



جمهوريّة لبنان
وزارة المالية
الوزير

٩٩٦٧

قرار رقم: ٤٥٤/١

تاريخ: ٢٠١٩/٣/٣١
إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات
الطبية المنتهية الصلاحية

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم ٤٣٤٠ تاريخ ٢٠١٩/١/٣١ (تشكيل الحكومة)،
بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) لا سيما
المادتين ٧ و ١١ منه،

بناءً على القانون رقم ٣٨٧ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤، المتضمن "الإجازة للحكومة إبرام معايدة بازل بشأن
التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها"،
بناءً على المرسوم رقم ١٣٣٨٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨ المتعلق بتحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية
وكيفية تصريفها،

بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما المواد ١٠ و ٢٩
و ٣٠ و ٤٣ و ١١٠ و ١١٥ منه،
بناءً على اقتراح مدير المالية العام،
وبعد موافقة وزاريتي الصحة العامة والبيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠١٩-٢٠١٨/٣١٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٧)،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يحدد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية
المنتهية الصلاحية، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي،
والمكلفين المسجلين لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.



جمهوريّة لبنان

وزارة المالية

الوزير

قرار رقم: ١/٢٥٤

تاريخ: ٣٠ أيار ٢٠١٩

إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات
الطبية المنتهية الصلاحية

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم ٤٣٤٠ تاريخ ٢٠١٩/١/٣١ (تشكيل الحكومة)،
بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) لا سيما
المادتين ٧ و ١١ منه،

بناءً على القانون رقم ٣٨٧ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤، المتضمن "الإجازة للحكومة إبرام معايدة بازل بشأن
التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها"،

بناءً على المرسوم رقم ١٣٣٨٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨ المتعلق بتحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية
وكيفية تصريفها،

بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما المواد ١٠ و ٢٩
و ٣٠ و ٤٣ و ١١٠ و ١١٥ منه،

بناءً على اقتراح مدير المالية العام،
وبعد موافقة وزاري الصحة العامة والبيئة،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠١٩-٢٠١٨/٣١٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٧)،

قرر ما يأتي:

المادة الأولى: يحدد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية
المنتهية الصلاحية، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي،
والمكلفين المسجلين لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

المادة الثانية: تعتمد إجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، كما

يليه:

- يدعو المكلف بموجب كتب خطية، كل من وزارة المالية، وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، لإيفاد مندوبي عنها لحضور عملية التوضيب والتخزين بعد تحديد مكان التوضيب والتخزين وتحديد الكميات المنوي سحبها من الاستعمال بقصد إتلافها لاحقاً.
- يضع المكلف، بحضور مندوبي الوزارات المعنية، الأدوية والمستلزمات المنوي توضيبها وتخزينها ضمن عبوات محكمة الإغلاق، بحيث تتضمن الأدوية ضمن عبوات موحدة ومخزنة على حدة وبصورة منفصلة عن عبوات المستلزمات الطبية، وتدون عليها عبارات "أدوية" - "مستلزمات طبية"، للتلف وغير صالحة للإستعمال، ويتم وضع محضر بذلك يبين الموقع المخصص للحفظ والكميات التي حفظت في العبوات وكلفتها، وفقاً لمستندات الشراء أو الإنتاج مع نفقاتها المضافة إليها وفقاً لقواعد المحاسبة النظامية.
- للمكلف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بإخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية ليتم معالجتها وفق الأصول والقوانين المرعية الإجراء في منشأة متخصصة داخل لبنان أو خارجه على نفقة الخاصة، وبعد أخذ موافقة وزارة البيئة الخطية.
- لأجل السماح بإخراج قيمة الكميات المعدة للتلف من قيمة مخزون المكلف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق، أولاً من أن البضاعة المطلوب تلفها مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر، وثانياً من واقعة معالجتها في المنشأة المتخصصة داخل لبنان، أو من واقعة إخراجها من الأراضي اللبنانية بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقدة مع الجهة التي تولت إخراجها.
- تعتبر كلفة النقل إلى الخارج وكلفة الإتلاف مقبولة التنزيل من واردات المكلف غير الصافية، ولا تخضع المبالغ التي تتقاضاها أي جهة غير مقيمة في لبنان، لقاء تنفيذ هذه العمليات، لضريبة المواد ٤١ وما يليها من قانون ضريبة الدخل.
وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا تعتبر عملية الإخراج هذه من ضمن عمليات تصدير بضائع معفاة.

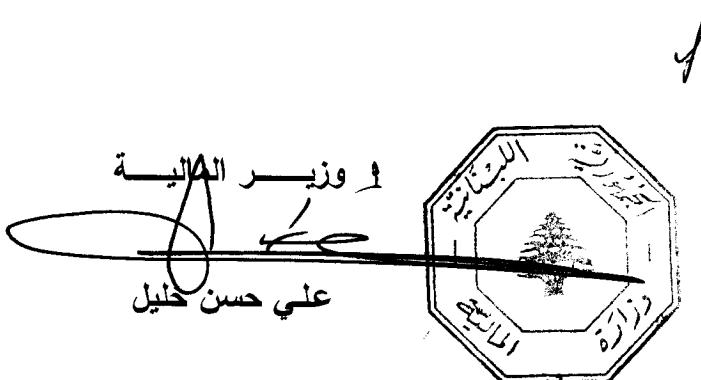


المادة الثالثة: في حالات التوضيب أو التخزين كافة، على الدائرة المالية المختصة أن تبلغ المكلف في سياق موافقتها على إخراج الكميات المختلفة والموضعية والمخزنة، من مخزونه، بوجوب إدخال أي مبالغ قد يتقادها من أي جهة كانت كتعويض عن البضاعة التالفة، ضمن إيراداته في السنة التي يستحق له التعويض.

وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا يدخل التعويض الذي تدفعه شركات الضمان في أساس فرض الضريبة، ولا يعتبر التعويض من المورد أو من الشركة الأم كبدل بيع للبضائع.

يمكن تدارك أي ضريبة جراء عدم صحة التلف أو التوضيب أو التخزين، أو جراء تقاضي المكلف تعويضات عن البضاعة التالفة من دون التصرigh عنها، مع فرض الغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وي العمل به فور نشره.



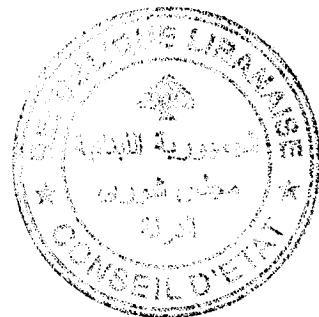
نسخة تبلغ إلى:

- وزارة البيئة

- وزارة الصحة العامة

C. 14 - C. 15

رای رئیس: ۳۱۲



الجنيه وريدة البنانية

مجلیس شوری الدرالله

مطبوعات الوراثات

..... ١٩ تاريخ الورود رقم : ١٩

نق شبر و فر لشید اجرات تغذیه و تحریم
از درجه ای انتظامات شهر اطفاق
الله عزیز

مع الرأي الذي أبداه المجاـسـن بشأن هذا الموضوع .

C-1A

1

بیروت نیں

رئیس مجلس شوریی ادولتہ

✓ K.W.

الدار - مصر

المدخل في علوم الأ地道

العام الحالي في مهنة محمد

مُكْتَبَةُ سَافِي

٢٠١٩-٢٠٢٠

فِي بَيْنِ الْأَرْضِ وَالْمَاءِ

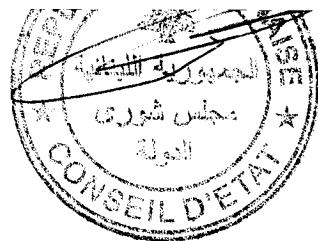
لِدِيْنَارِ الْكَرْبَلَاءِ

مدير الواردات

~~لله ولد الحاج شمشاد~~

19-137 44

رزي رقم: ٣١٢
تاريخ: ٢٠١٩/٤/٧



رقم الملف : ٢٠١٩-٢٠١٨/٣١٦

طالبة الرأي : وزارة المالية

الموضوع : مشروع قرار لتحديد اجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية .

الشِّيَّةِ الرَّئِيسِ: أَنْطَوْن بَرِيدِي
الْمُتَّخِذِ: سِيمَانِي دَادِر
الْمُتَّخِذِ: لِيُون زَراِيل

مجلس شورى الدولة

ابعدوا ثوابت الدولة العروبة الدارمة

بعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ٢٣٦/ص ١ تاريخ ٢٠١٩/٣١ ، المسجل في قلم هذا المجلس بتاريخ ٢٠١٩/٣١٦ ويرقم ٢٠١٨-٢٠١٩ ، والذي يطلب بموجبه ابداء الرأي بشأن مشروع قرار لتحديد اجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية .

و بعد الاطلاع على مشروع القرار المقترن و مرافقاته ،
دخلت تقرير المختار المدعى ،
و بعد المذكرة مسبباً للهيل ،
لبدبي ما يلي :

- أولاً : في بناءات مشروع القرار المقترن :

يقتضي استبدال مرسوم تشكيل الحكومة رقم ٣ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ ، بمرسوم تشكيل الحكومة الجديد رقم ٤٣٤٠ تاريخ ٢٠١٩/١/٣١ .

كما يقتضي تصحيح الخطأ المادي الوارد في تاريخ المرسوم رقم ١٣٣٨٩ بحيث يُصبح ٢٠٠٤/٩/١٢ بدلاً من ٢٠٠٤/٩/١٨.

- ثانياً : في مضمون القرار المقترن :

أ- يقتضي اعادة ترتيب فقرات المادة الأولى ، بحيث تأتي مندرجات الفقرة الخامسة (أي "لمكاف و بعد اتمام الاجراءات المشار اليها ") ضمن الفقرة الثالثة ، أي مباشرةً بعد الفقرة الثانية .

كما يتضمن دمج الفقرتين الثالثة والرابعة من المشروع المقترن ضمن فقرة وحيدة ، تكون الفقرة الرابعة من المادة الأولى وتتصدر على النحو التالي :

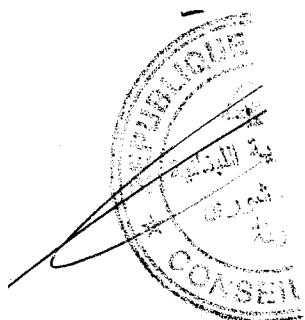
" لأجل السماح باخراج قيمة الكميات المعدة للتلف من قيمة مخزون المكلف ، على الدائرة المالية المختصة التتحقق أولاً من أن البضاعة المطلوب تلفها مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر ، وثانياً من واقعة معالجتها في المنشأة المتخصصة داخل لبنان أو من واقعة اخراجها من الأراضي اللبنانية بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقدة مع الجهة التي تولت اخراجها ".

لذلک

لدى الموافقة على المشروع المقترن بعد الأخذ بالملحوظات الواردة أعلاه .

الذئب بالذئبة
أنيطواه برسد عاصم

لے از رائیں





جمهوريّة لبنان

وزارة الماليّة

الوزير

١٥٦/٢٠١٩

٢٠١٩ كانون الثاني

الجمهوريّة اللبنانيّة
مجلس شورى الدولة
رقم الملف
تاريخ الوارد

جانب مجلس شورى الدولة

الموضوع: مشروع قرار لتحديد إجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

المرجع: المادة ٥٧ من المرسوم رقم ١٩٧٥/١٠٤٣٤ (نظام مجلس شورى الدولة).

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وحيث إنه يتوجب الإمتثال عن بيع الأدوية والمستلزمات الطبية التي تنتهي مدة صلاحيتها،

وحيث إنه يحق للمكلفين بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي، والمكلفين المسجلين لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة، إخراج تلك الأدوية والمستلزمات الطبية من مخزونهم،

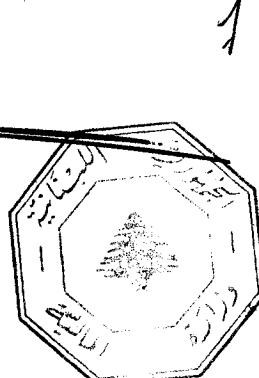
وحيث إنه يقتضي تحديد إجراءات إتمام عمليات التوضيب والتخزين، تقادياً لأي تهرب ضريبي،

لذلك،

نحيط عليكم مشروع القرار المرفق بعد موافقة وزارة الصحة العامة والبيئة عليه، يرجى الإطلاع وإبداء الرأي.

٧٩ وزير المالية

علي حسن خليل

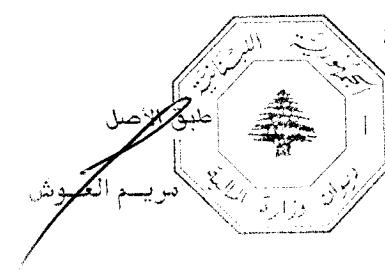


مرفق:

- مشروع القرار

- موافقة وزارة الصحة العامة

- موافقة وزارة البيئة



قرار رقم:

تاريخ:

إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ (تشكيل الحكومة)،

بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) لا سيما المادتين ٧ و ١١ منه،

بناءً على القانون رقم ٣٨٧ تاريخ ١٩٩٤/١١/٤، المتضمن "الإجازة للحكومة إبرام معايدة بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها"،

بناءً على المرسوم رقم ١٣٣٨٩ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢ المتعلق بتحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها،

بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما المواد ١٠ و ٢٩ و ٣٠ و ٤٣ و ١١٠ و ١١٥ منه،

بناءً على اقتراح مدير المالية العام،

وبعد موافقة وزارة الصحة العامة والبيئة،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم تاريخ).

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يحدد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي، والمكلفين المسجلين لدى الضريبة على القيمة المضافة.

المادة الثانية: تعتمد إجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، كما

يليه:

- يدعو المكلف بموجب كتب خطية، كل من وزارة المالية، وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، لإيفاد مندوبي عنها لحضور عملية التوضيب والتخزين بعد تحديد مكان التوضيب والتخزين وتحديد الكميات المنوي سحبها من الاستعمال بقصد إتلافها لاحقاً.
- يضع المكلف، بحضور مندوبى الوزارات المعنية، الأدوية والمستلزمات المنوي توضيبها وتخزينها ضمن عبوات محكمة الإغلاق، بحيث تتضمن الأدوية ضمن عبوات موضبة ومخزنة على حدة وبصورة منفصلة عن عبوات المستلزمات الطبية، وتدون عليها عبارات "أدوية" - "مستلزمات طبية"، للتلف وغير صالحة للاستعمال، ويتم وضع محضر بذلك يبين الموقع المخصص للحفظ والكميات التي حفظت في العبوات وكلفتها، وفقاً لمستندات الشراء أو الإنتاج مع نفقاتها المضافة إليها وفقاً لقواعد المحاسبة النظامية.
- لأجل السماح بإخراج قيمة الكميات المعدة للتلف من قيمة مخزون المكلف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق من أن البضاعة المطلوب تلفها، مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر.
- يمكن إخراج الكميات التي أتلفت في لبنان أو صدرت إلى الخارج، من مخزون المكلف، بعد تحقق الدائرة المالية المختصة من واقعة معالجتها في المنشأة المتخصصة داخل لبنان، أو من واقعة إخراجها من الأراضي اللبنانية بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقدة مع الجهة التي تولت إخراجها.
- للمكلف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بإخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية ليتم معالجتها وفق الأصول والقوانين المرعية الإجراء في منشأة متخصصة داخل لبنان أو خارجه على نفقة الخاصة، وبعد أخذ موافقة وزارة البيئة الخطية.
- تعتبر كلفة النقل إلى الخارج وكلفة الإتلاف مقبولة التنزيل من واردات المكلف غير الصافية، ولا تخضع المبالغ التي تقاضاها أي جهة غير مقيمة في لبنان، لقاء تنفيذ هذه العمليات، لضريبة المواد ٤١ وما يليها من قانون ضريبة الدخل.
وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا تعتبر عملية الإخراج هذه من ضمن عمليات تصدير بضائع معفاة.

المادة الثالثة: في حالات التوضيب أو التخزين كافة، على الدائرة المالية المختصة أن تبلغ المكلف في سياق موافقتها على إخراج الكميات المختلفة والموضعية والمخزنة، من مخزونه، بوجوب إدخال أي مبالغ قد يتلقاها من أي جهة كانت كتعويض عن البضاعة التالفة، ضمن إيراداته في السنة التي يستحق له التعويض.

وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا يدخل التعويض الذي تدفعه شركات الضمان في أساس فرض الضريبة، ولا يعتبر التعويض من المورد أو من الشركة الأم كبدل بيع للبضائع.

يمكن تدارك أي ضريبة جراء عدم صحة التلف أو التوضيب أو التخزين، أو جراء تقاضي المكلف تعويضات عن البضاعة التالفة من دون التصريح عنها، مع فرض الغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ويعمل به فور نشره.

٦٢ وزير المالية
علي حسن خليل

نسخة تبلغ إلى:

- وزارة البيئة
- وزارة الصحة العامة

| | |
|--|---|
| <p>التعديلات المقترنة من وزارة البيئة</p> | <p>النص المقترن من وزارة المالية</p> |
| <p>المادة الأولى: يحدد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المتهنية الصالحة، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي، والمكلفين المسجلين لدى الصريرية على القيمة المضافة.</p> <p>المادة الثانية: تألف هذا النوع من البضاعة من جانب وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، تعتمد إجراءات توضيبها وتخزينها كما يلي:</p> | <p>المادة الأولى: يحدّد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المتهنية الصالحة، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي، والمكلفين المسجلين لدى الصريرية على القيمة المضافة.</p> <p>المادة الثانية: تألف هذا النوع من البضاعة من جانب وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، تعتمد إجراءات توضيبها وتخزينها كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يدعى المكلف بموجب كتاب خطية، كل من وزارة المالية، وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، لإلقاء مندوبين عنها، لحضور عملية التوضيب والتخزين بعد أخذ موافقتهم المسماة على المنهجية المتبعة للتوضيب والتخزين وبعد تحديد مكان التوضيب وتحديد التوصيب والتخلص بعد تحديد مكان التوضيب والتخزين وتحديد الكميات المنوي سحبها من الاستعمال بقصد إثلافها لاحقاً. |
| | <p>المادة الأولى: يضع المكلف، بحضور مندوبى الوزارات المعنية، الأدوية والمستلزمات المنوي توضيبها وتخزينها ضمن عبوات مخزنة والإغلاق ثقون عليها عبارة «أدوية ومستلزمات طبية للثلف وغير</p> |

على حدة وبصورة منفصلة عن عبوات المستلزمات الطبية، وشئون عليها عبارات "الدوية" - "مستلزمات طبية"، المثاف وغير صالحه للإستعمال، ويتم وضع محضر بذلك يبين الموقع والمخصص للحفظ والكميات التي حفظت في العبرات وكلفتها، لقواعد المحاسبة النظمية.

- لأجل السماح بياخراج الكميات المعدة للثاف من مخزون المكاف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق من أن البضاعة على الدائرة المالية المختصة التتحقق من أن البضاعة المطلوب تلتفها، مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية وتلتفها، مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر.

- المكاف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بياخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية نitem معالجتها وفق الأصول والقوانين المرعية الإجراء في منشأة متخصصة داخل لبنان أو خارجه على نفقة الخاصة، وبعدأخذ موافقة وزارة البيئة الخطية.

يمكن إخراج الكميات التي أتلفت في لبنان أو في الخارج، من مخزون المكاف، بعد تتحقق الدائرة المالية المختصة من واقعة إخراجها من الأرضي اللبناني بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقودة مع الجهة التي تولت إخراجها.

صالحة للإستعمال" ، ويتم وضع محضر بذلك يبين الموقع والمخصص للحفظ والكميات التي حفظت في العبرات وكلفتها، وفقاً لمستدات الشراء أو الإنتاج مع نفقاتها المضافة إليها وفقاً لقواعد المحاسبة النظمية.

- لأجل السماح بياخراج الكميات المعدة للثاف من مخزون المكاف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق من أن البضاعة المطلوب تلتفها، مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر.

- المكاف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بياخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية إلى خارج البلاد، ليتم تلتفها في الخارج وفقاً لاتفاقية بازار المتعاقبة بهذا الشأن، وذلك على نفقةه.

يمكن إخراج الكميات التي صدرت للخارج بقصد إتلافها، من مخزون المكاف، بعد تتحقق الدائرة المالية المختصة من واقعة إخراجها من الأرضي اللبناني بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقودة مع الجهة التي تولت إخراجها.

دون التصريح عنها، مع فرض الغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية.
المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ويعمل به فور نشره.

من دون التصريح عنها، مع فرض الغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية.
المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ويعمل به فور نشره.

الجمهورية اللبنانية - وزارة المالية
مديرية الواردات

رقم التسجيل: ٨٠٠١
التاريخ: ٢٠١٨/٤/١٤ تبرير: ٢٠١٨

وزارة المالية
رقم ... لا...
٩ ٢٠١٨ تبرير: ٢٠١٨
تاريخ
.....

الوزير

السيد العازار

د. جابر أ. الدبر - بيروت، في: ٢٠١٨/٥/٦ تبرير: ٢٠١٨
مدير الواردات

جانيب وزارة المالية

أبو الحاج شحادة

الموضوع: إجراءات إتمام عمليات التوضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

المرجع: - كتابكم رقم ٣٢٨٨/ص ١ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٩ المسجل في وزارة البيئة برقم ٥٨١٨/٥ تبرير: ٢٠١٨/١٠/٩؛

- القانون رقم ٣٨٧ الصادر في ١٩٩٤/١١/٤ "الإجازة للحكومة إبرام معاهدة بازيل بشأن التحكيم في حركة النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها"؛

- المرسوم رقم ١٣٣٨٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢ (تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها).

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المذكورين أعلاه،

حيث أنه ورد إلينا كتابكم رقم ٣٣٨٨/ص ١ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٩ المسجل في وزارة البيئة برقم ٥٨١٨/٥ تبرير: ٢٠١٨/١٠/٩ والذي تطلوب بموجبه من وزارة البيئة إبداء الرأي في مشروع قرار ينظم إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية والمنتهية الصلاحية،

وبعد مراجعة مشروع القرار المشار إليه أعلاه،

بداية، تشكركم وزارة البيئة لمشاركتها مشروع هذا القرار، وتعول على أهمية التنسيق والتعاون بين الإدارات العامة من أجل تعزيز تطبيق كافة النصوص القانونية المرعية الإجراء،

وفي هذا الإطار، تجدر أدنى بعض الملاحظات على مشروع القرار استناداً إلى دور وصلاحية وزارة البيئة في مجال إدارة نفايات المؤسسات الصحية فيما توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

١. اقتراح أن يتم زيادة "بناء على القانون رقم ٣٨٧ الصادر في ١٩٩٤/١١/٤ "الإجازة للحكومة إبرام معاهدة بازيل بشأن التحكيم في حركة النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها" وبناء على المرسوم رقم ١٣٣٨٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢ (تحديد أنواع نفايات المؤسسات الصحية وكيفية تصريفها)" في حيثيات مشروع القرار.

٢. في المادة الثانية: بهم وزارة البيئة إعلامكم أن الأسس المتبعة لإتلاف أو التخلص من الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية منصوص عنها في المرسوم ٢٠٠٤/١٣٣٨٩ والقانون ١٩٩٤/٣٨٧ المذكورين في المرجع أعلاه، وعليه، نرى تعديل الجملة الأولى من هذه المادة، لتصبح كما يلي: "تعتمد إجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية كما يلي":

كما تقترح تعديل المقطع الأول من هذه المادة وفقاً التالي:

"يدعو المكلف بموجب كتب خطية، كل من وزارة المالية، وزارة الصناعة العامة

وزارة البيئة، لإيفاد مندوبي عنها لحضور عملية التوضيب والتخزين بعد أخذ

٢٠١٨ تبرير: ٢٠١٨

٤٥

١٢



الجمهوريّة اللبنانيّة
وزارة البيئة

الوزير

موافقتهم المسبقة على المنهجية المتبعة للتوضيب والتخزين وبعد تحديد مكان التوضيب والتخزين وتحديد الكميات المتنوي سحبها من الاستعمال يقصد إتلافها لاحقاً"

بالإضافة نرى، في المقطع الثاني، وجوب فصل الأدوية عن المستلزمات الطبية.
كما نقترح تعديل الفقرة الأولى من المقطع الرابع من هذه المادة لتصبح على الشكل الآتي:

"للملوك وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بإخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية ليتم معالجتها وفق الأصول والقوانين المرعية الإجراء في منشأة متخصصة داخل لبنان أو خارجه على نفقة الخاصة، وبعدأخذ موافقة وزارة البيئة الخطية"

أما الفقرة الثانية من هذا المقطع، فنقترح تعديلاً لها لتصبح: "يمكن إخراج الكميّات التي أتلفت في لبنان أو في الخارج بدلاً من "يمكن إخراج الكميّات التي صدرت للخارج بقصد إتلافها" ويبقى باقي هذه الفقرة دون تعديل.

لمزيد من المعلومات، يمكنكم التنسيق مع الاختصاصية فيفيان ساسين، رئيس دائرة السلامة الكيميائية/مصلحة تكنولوجيا البيئة/المديرية العامة للبيئة/وزارة البيئة على الرقم التالي: ١٩٧٦٥٥٥٤، أو عبر البريد الكتروني: v.sassine@moe.gov.lb.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام



٢٥
عمل

نسخة تبلغ إلى: وزارة البيئة - المديرية العامة للبيئة - مصلحة تكنولوجيا البيئة - دائرة السلامة الكيميائية - الـ



جمهوريّة الْبَلْفَانِيَّة

وزارة المالية

الوزير

1997/04/11

٢٠١٨ . نشریه اسلامی . ۹

جائب وزارة البيئة

الموضوع: إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

بالإشارة إلى الموضوع المبين أعلاه،

وحيث إنه يتوجب على المكلفين الإمتاع عن بيع الأدوية والمستلزمات الطبية التي تنتهي مدة صلاحتها،

وحيث إنه يحق للمكاففين بضربيه الدخل على أساس الربح الحقيقي، وللمكاففين المسجلين لدى الضريبة على القيمة المضافة، إخراج تلك الأدوية والمستلزمات الطبية من مخزونهم، بقصد تفادي خسارتهم لقيمتها، شرط أن يقوموا بذلك تحت إشراف الإدارة الضريبية،

وحيث إن إجراءات إنلاف تلك الأدوية والمستلزمات الطبية غير متوفة حالياً،

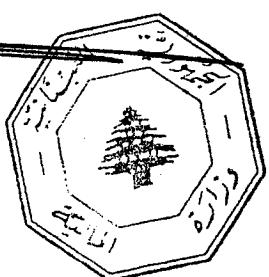
لذلک

تم إعداد مشروع قرار ينظم إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين تلك المواد، بغية إخراجها من مخزون المخلفين،

نتمي عليكم الإطلاع وابداء الرأي.

وزير المالية

علی حسن خلیل



قرار رقم:
تاريخ:

إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ (تشكيل الحكومة)،

بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) لا سيما المادتين ٧ و ١١ منه،

بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما المواد ١٠ و ٢٩ و ٣٠ و ٤٣ و ١١٠ و ١١٥ منه،

بناءً على اقتراح مدير المالية العام،
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم تاريخ)،

يقرر ما يأتى:

المادة الأولى: يحدد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي، والمكلفين المسجلين لدى الضريبة على القيمة المضافة.

المادة الثانية: إلى حين صدور الآية لمعالجة تلف هذا النوع من البضاعة من جانب وزارة الصحة العامة وزرارة البيئة، تعتمد إجراءات توضيبها وتخزينها كما يلى:

- يدعو المكلف بموجب كتب خطية، كل من وزارة المالية، وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، لإيفاد مندوبي عنها لحضور عملية التوضيب والتخزين بعد تحديد مكان التوضيب والتخزين وتحديد الكميات المنوي سحبها من الاستعمال بقصد إتلافها لاحقا.

- يضع المكلف، بحضور مندوبى الوزارات المعنية، الأدوية والمستلزمات المنوي توضيبها وتخزينها ضمن عبوات محكمة الإغلاق ثُدون عليها عبارة "أدوية ومستلزمات طبية للتلف وغير صالحة للإستعمال"، ويتم وضع محضر بذلك يبين الموقع المخصص لحفظ الكميات التي حفظت في العبوات وكلفتها، وفقاً لمستدات الشراء أو الإنتاج مع نفقاتها المضافة إليها وفقاً لقواعد المحاسبة النظامية.

- لأجل السماح بإخراج الكميات المعدة للتلف من مخزون المكلف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق من أن البضاعة المطلوب تلفها، مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر.

- للمكلف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بإخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية إلى خارج البلد، ليتم تلفها في الخارج وفقاً لاتفاقية بازل المتعلقة بهذا الشأن، وذلك على نفقة.

يمكن إخراج الكميات التي صدرت للخارج بقصد إتلافها، من مخزون المكلف، بعد تتحقق الدائرة المالية المختصة من واقعة إخراجها من الأراضي اللبنانية بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقدة مع الجهة التي تولت إخراجها.

تعتبر كلفة النقل إلى الخارج وكلفة الإتلاف مقبولة التنزيل من واردات المكلف غير الصافية، ولا تخضع المبالغ التي يتقاضاها أي جهة غير مقيمة في لبنان، لقاء تنفيذ هذه العمليات، لضربية المواد ٤١ وما يليها من قانون ضريبة الدخل.

وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا تعتبر عملية الإخراج هذه من ضمن عمليات تصدير بضائع معفاة.

المادة الثالثة: في حالات التوضيب أو التخزين كافة، على الدائرة المالية المختصة أن تبلغ المكلف في سياق موافقتها على إخراج الكميات المختلفة والموضبة والمخزنة، من مخزونه، بوجوب إدخال أي مبالغ قد يتقاضاها من أي جهة كانت كتعويض عن البضاعة التالفة، ضمن إيراداته في السنة التي يستحق له التعويض.

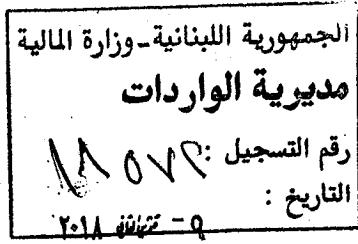
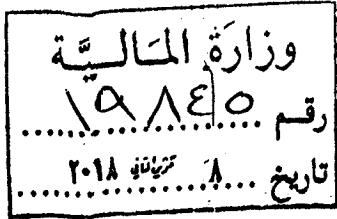
وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا يدخل التعويض الذي تدفعه شركات الضمان في أساس فرض الضريبة، ولا يعتبر التعويض من المورد أو من الشركة الأم كبدل بيع للبضائع.

يمكن تدارك أي ضريبة جراء عدم صحة التلف أو التوضيب أو التخزين، أو جراء تقاضي المكلف تعويضات عن البضاعة التالفة من دون التصريح عنها، مع فرض الغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ويعمل به فور نشره.

وزير المالية

على حسن خليل



الجمهورية اللبنانية
وزارة الصحة العامة
مصلحة الصيدلة

رقم الصادر: ١٧٦٤٨٤
بيروت في ٢٠١٨ - تموز

السيد حفظ

رئيس المديرية الإدارية

١٢ تموز ٢٠١٨

جانب وزارة المالية

الموضوع: اجراءات اتمام عمليات توضيب و تخزين الادوية و المستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

المرجع: كتاب معالي وزير المالية رقم ٣٣٨٩ / ص تاريخ ٢٠١٨/١٠/٩

بالإشارة الى الموضوع و المرجع أعلاه، تفيدكم وزارة الصحة العامة انها موافقة على مشروع القرار المرفق و الذي ينظم اجراءات اتمام عمليات توضيب و تخزين الادوية و المستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، بغية اخراجها من مخزون المكلفين، و ليس لدينا اية ملاحظات اخرى.

وزير الصحة العامة

غسان حاصباني



يلغى:

- المديرية العامة للصحة
- مصلحة الصيدلة و الدوائر التابعة لها
- المحفوظات.

مديرية الواردات

لهم المدح

مدير المالية المساعد

٢٠١٨ تموز

الأقت سيف عالي

الجمهورية اللبنانية

وزارة الصحة العامة

مصلحة الصيدلة

رقم الصادر:
بيروت في

جانب وزارة المالية

الموضوع: اجراءات اتمام عمليات توضيب و تخزين الادوية و المستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

المرجع: كتاب معالي وزير المالية رقم ٣٣٨٩ / ص تاريخ ٢٠١٨/١٠/٩

بالإشارة الى الموضوع و المرجع أعلاه، تفيدكم وزارة الصحة العامة انها موافقة على مشروع القرار المرفق و الذي ينظم اجراءات اتمام عمليات توضيب و تخزين الادوية و المستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، بغية اخراجها من مخزون المكلفين، و ليس لدينا اية ملاحظات اخرى.

رئيس مصلحة الصيدلة

الدكتورة كوليت رعيدي

السيد للسم

فهد العصري مدير دائرة

العمليات



جمهوريّة الْبَلْقَانِيَّة

وزارة المالية

الوزير

149/4419

٢٠١٨ فرجی اورل ۹

جائب وزارة الصحة العامة

الموضوع: إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

بالإشارة إلى الموضوع المبين أعلاه،

وحيث إنه يتوجب على المكلفين الامتناع عن بيع الأدوية والمستلزمات الطبية التي تنتهي مدة صلاحتها،

وحيث إنه يحق للمكلفين بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي، وللمكلفين المسجلين لدى الضريبة على القيمة المضافة، إخراج تلك الأدوية والمستلزمات الطبية من مخزونهم، بقصد تفادي خسارتهم لقيمتها، شرط أن يقوموا بإتلافها تحت إشراف الإدارة الضريبية،

وحيث إن إجراءات اتلاف تلك الأدوية والمستلزمات الطبية غير متوفرة حالياً،

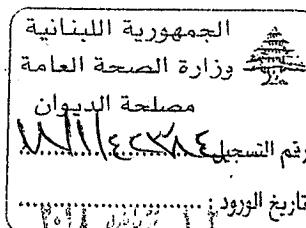
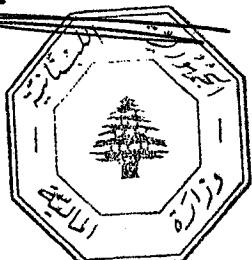
لذلک

تم إعداد مشروع قرار ينظم إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين تلك المواد، بغية إخراجها من مخزون المخلفين.

نتمي عليكم الإطلاع وابداء الرأي.

وزير المأمورية

علی حسن خلیل



قرار رقم:

تاريخ:

إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم ٣ تاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨ (تشكيل الحكومة)،

بناءً على المرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) لا سيما المادتين ٧ و ١١ منه،

بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) لا سيما المواد ١٠ و ٢٩ و ٣٠ و ٤٣ و ١١٠ و ١١٥ منه،

بناءً على اقتراح مدير المالية العام،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم تاريخ).

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يحدد هذا القرار إجراءات إتمام عمليات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، لأجل إخراجها من مخزون المكلفين على أساس الربح الحقيقي، والمكلفين المسجلين لدى الضريبة على القيمة المضافة.

المادة الثانية: إلى حين صدور الآلية لمعالجة تلف هذا النوع من البضاعة من جانب وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، تعتمد إجراءات توضيبها وتخزينها كما يلي:

- يدعو المكلف بموجب كتب خطية، كل من وزارة المالية، وزارة الصحة العامة ووزارة البيئة، لإيفاد مندوبي عنها لحضور عملية التوضيب والتخزين بعد تحديد مكان التوضيب والتخزين وتحديد الكميات المنوي سحبها من الاستعمال بقصد إتلافها لاحقا.

- يضع المكلف، بحضور مندوبي الوزارات المعنية، الأدوية والمستلزمات المنوي توضيبها وتخزينها ضمن عبوات محكمة الإغلاق ثدون عليها عبارة "أدوية ومستلزمات طبية للتلف وغير صالحة للإستعمال"، ويتم وضع محضر بذلك يبين الموقع المخصص للحفظ والكميات التي حفظت في العووات وكفلتها، وفقاً لمستندات الشراء أو الإنتاج مع نفقاتها المضافة إليها وفقاً لقواعد المحاسبة النظامية.

- لأجل السماح بإخراج الكميات المعدة للتلف من مخزون المكلف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق من أن البضاعة المطلوب تلفها، مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر.

- للمكلف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها أعلاه، أن يقوم بإخراج الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية إلى خارج البلاد، ليتم تلفها في الخارج وفقاً لاتفاقية بازل المتعلقة بهذا الشأن، وذلك على نفقة.

يمكن إخراج الكميات التي صدرت للخارج بقصد إتلافها، من مخزون المكلف، بعد تتحقق الدائرة المالية المختصة من واقعة إخراجها من الأراضي اللبنانية بموجب البيانات الجمركية والاتفاقية المعقدة مع الجهة التي تولت إخراجها.

تعتبر كلفة النقل إلى الخارج وكلفة الإنلاف مقبولة الترتيل من واردات المكلف غير الصافية، ولا تخضع المبالغ التي يتقاضاها أي جهة غير مقيمة في لبنان، لقاء تنفيذ هذه العمليات، لضريبة المواد ٤١ وما يليها من قانون ضريبة الدخل.

وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا تعتبر عملية الإخراج هذه من ضمن عمليات تصدير بضائع معفاة.

المادة الثالثة: في حالات التوضيب أو التخزين كافة، على الدائرة المالية المختصة أن تبلغ المكلف في سياق موافقتها على إخراج الكميات المختلفة والموضعية والمخزنة، من مخزونه، بوجوب إدخال أي مبالغ قد يتقاضاها من أي جهة كانت كتعويض عن البضاعة التالفة، ضمن إيراداته في السنة التي يستحق له التعويض.

وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، لا يدخل التعويض الذي تدفعه شركات الضمان في أساس فرض الضريبة، ولا يعتبر التعويض من المورد أو من الشركة الأم كبدل بيع للبضائع.

يمكن تدارك أي ضريبة جراء عدم صحة التلف أو التوضيب أو التخزين، أو جراء تقاضي المكلف تعويضات عن البضاعة التالفة من دون التصريح عنها، مع فرض الغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ويعمل به فور نشره.

وزير المالية

علي حسن خليل

١٩٩٢
٥٧
وزارة المالية
١٩٩٦ رقم ١٨٩٠١
٢٠١٩ بیان ٢ تاریخ

١٩٩٢
٥٧
٢٠١٩ تاریخ الورود ١٨٩٠١
رقم ١٨٩٠١

حضره مدير الواردات

الموضوع: رأي مجلس شورى الدولة في مشروع القرار المتعلق بتحديد إجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية.

المرجع: إحالتكم رقم ١٨٩٠١ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٦

بالإشارة إلى الموضوع والمراجع المبينين أعلاه، أفيدكم أن مجلس شورى الدولة أبدى بموجب الرأي رقم ٢٠١٨/٣١٦ - ٢٠١٩/٣/٧ موافقته على مشروع القرار المتعلق بتحديد إجراءات توضيب وتخزين الأدوية والمستلزمات الطبية المنتهية الصلاحية، بعد أن يعاد ترتيب فقرات المادة الثانية منه ويعاد صياغتها، بحيث تأتي مندرجات الفقرة الخامسة أي "المكلف وبعد إتمام الإجراءات المشار إليها...", ضمن مندرجات الفقرة الثالثة وبماشة بعد الفقرة الثانية، ويللي هذا الترتيب دمج الفقرتين الثالثة والرابعة ضمن فقرة وحيدة، بحيث تصبح كالتالي:

"لأجل السماح بإخراج الكميات المعدة للتلف من قيمة مخزون المكلف، على الدائرة المالية المختصة التتحقق أولاً من أن البضاعة المطلوب تلفها مسجلة ضمن المخزون من حيث الكمية والسعر، وثانياً من واقعه معالجتها في المنشأة المتخصصة داخل لبنان أو من واقعه إخراجها من الأراضي اللبنانية بموجب البيانات الجمركية والإتفاقية المعقدة مع الجهة التي تولت إخراجها.

بناء على ما نقدم،

وحيث إن التعديل المقترن هو تعديل في الشكل والصياغة ولا يمس مضمون القرار، لذلك اقترح الأخذ بملحوظات المجلس، وفي حال موافقتك مرفق ربطاً مشروع القرار المعدل وفقاً لملحوظات مجلس شورى الدولة.

مدير المالية العام

رئيس الدائرة الإدارية

فيكتوريا مقدسية الياس

موجه التأثير عليه مشروع القرار المرفوع
من حاصل المعرفة على مهونه

مدير الواردات
لشئون الحاج مفتاح

٢٠١٩ - نيسان